الهوية الأمازيغية والمشروع المجتمعي
في الجزائر والمملكة المغربية

أ/ رفيق بن حصير

باحث بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

إن غياب المشروع المجتمعي كان نتيجة جملة من العوامل على غرار أزمة الهوية، وأزمة الشرعية الدستورية، وغياب الوعي السياسي لدى الجماهير إلى جانب غياب الإرادة السياسية التي تمثل العامل الأساسي في نجاح أو فشل أي مشروع، و فإن أهم نتائج غياب هذا المشروع ما زالت مسألة الهوية العالقة التي تطرح دائما ضمن الخطاب السياسي، وأصبح أمنها مهددا وبخاصة بعد التوجهات التعصبية وغياب إرادة فعلية لتحقيق الأمن الهوياتي في المجتمع المغربي والجزائري، ويسعى النظام دائما إلى إعطاء مهدئات في معظم الأحيان لا تدوم طويلا، إذ لبناء المشروع المجتمعي الحقيقي لا بد من تحقيق تكامل اجتماعي–سياسي لعلاج أزمة الهوية ورجوع السلطة إلى المجتمع وذلك باعتناق قيمه وثوابته ومراعاة هويته ومطالبه أي إعادة الاعتبار للهوية الوطنية.

Abstract

The absence of a community project was the result of a number of factors such as the identity crisis , and the crisis of constitutional legitimacy, and the absence of political awareness among the masses as well as the absence of political will which is the primary factor in the success or failure of any project, and the most important results of the absence of this project is still the question of identity outstanding issues that arise always within the political discourse, and became a security threat , especially after the orientations fanatical and the absence of the will of the actual security identity in society Moroccan and Algerian, order seeks always to give placebos often do not last long , as to build a real community project need to achieve social integration - for the treatment of political identity crisis and return power to the community and embrace its values and its basic elements, taking into account the identity and demands of any re- consideration of national identity.

مقدمة

إن المتتبع لمسار تاريخ الشعوب والحضارات يلاحظ الأهمية القصوى التي تمثلها المسألة الثقافية في التطور والنهوض والإقلاع، باعتبار هذه المسألة الحجر الأساس لهوية الشعوب والأمم، والوعاء الحامل لنظرتها إلى الخالق والحياة والوجود والإنسان، فضلا عما يكتنف هذه المسألة من حساسية بالغة لارتباطها بالوجدان الفردي للمواطن وبالوعي الجماعي للشعوب والأمم.

وبذلك فأي قصور أو خلل في التعاطي مع هذه المسألة لا شك أنه سيكون وخيم العواقب على السلوك الفردي للمواطن والسيرورة التاريخية للشعوب والأمم، وعلى هذا الأساس نجد الأمم والدول الجادة والمدركة لهذه المكانة تولي اهتماما فائقا للمسألة الثقافية، وتسعى بكل الوسائل إلى جعلها محل توافقها وأساس وحدتها، ومنطلق تحررها، وتنأى بها عن المعالجات التجزيئية والمغالية الكفيلة بتحويلها إلى بؤرة توتر اجتماعي وتوظيف إيديولوجي وتكريس للتبعية والتخلف.

وقد شهد موضوع الأمازيغية بالمغرب بروزا منذ حوالي عقدين من الزمن في سياق التحولات المتسارعة التي يعيشها متفاعلا مع التطورات العالمية، وتطورات العولمة وما فتحته من نقاش حول التعدد الثقافي واللغوي ونهوض عدد من المكونات الثقافية والعرقية طالها التهميش من قبل.

إن أي تناول للحركة الأمازيغية، سواء في أبعادها الثقافية التحسيسية أو السياسية المطلبية والاحتجاجية، سيبقى قاصراً ما لم يوضع في السياق العام لهذه الحركة المتعلق أساسا بالمسألة الثقافية في عمومها، وما لم يربط الأمر بمشروع مجتمعي عام يتوخى النهوض بالبلاد في جميع المجالات، ويتأسس على ميثاق توافقي بين جميع المكونات، والسؤال الذي نطرحه هنا، هل مكونات الهوية الوطنية بما فيها الأمازيغية تساهم في بناء مشروع مجتمع يحقق التوافق الوطني؟

1- مقومات الهوية الوطنية:

- الدين:

إن الدين الإسلامي هو أساس التقارب العربي الأمازيغي، وكانت الإنتاجات الفكرية الأمازيغية رافدا للثقافة الإسلامية، فالأمازيغ عبر التاريخ لم يندمجوا ولم يمتصوا في إطار حضارة معينة، غير أنهم اندمجوا في إطار الحضارة الإسلامية، و الأمازيغ منذ اعتناقهم للإسلام لا يرفضون

الشرع، الذي يهدف إلى إقرار العدالة والمساواة واستئصال كل أشكال الظلم وترسيخ مبدأ التضامن والتعاون وذلك بحمل جنودهم وأبطالهم راية الإسلام حتى قلب أوربا.

ودخل القرآن الكريم مع الإسلام بلاد الأمازيغ، فأحبوه و اعتنقوه بكل قناعة، وقد أدهشتهم بلاغة القرآن، وانتشر بواسطة(الكتاب) تلك المؤسسة البسيطة العظيمة هي معهد نشر الإسلام ورواج العربية في شمال إفريقيا، وقد حافظوا عليه ونقلوه إلى اللغة الأمازيغية، (حيث أكد المتحدث باسم وزارة الشؤون الدينية الجزائرية "عبد الله طمين" أن الوزارة قامت بتمويل عملية طبع ستة آلاف نسخة من القرآن المترجم ترجمة كاملة قام بها رجال الدين بالوزارة إلى اللغة الأمازيغية)، وأن التجاوب الروحي والفكري والانسجام التام الذي حصل بين الأمازيغ والعرب الفاتحين توثقت بينهم الأخوة لدرجة أن كثيرا من القبائل الأمازيغية نسيت لغتها القديمة وأصبحت تتكلم العربية كما أن كثيرا من القبائل العربية نسيت لغتها وأصبحت تتكلم الأمازيغية وقد حدد "ابن باديس" مقومات الشخصية الوطنية للجزائر في[1]:

1- عنصر الأمازيغ الذي احتفظ بوجوده قبل الإسلام في وجه حملات الاحتلال الأجنبي فأكد أصالته.

2- عنصر العرب الذين امتزجوا بالأمازيغ في ظل الإسلام.

هذان المقومان الأساسيان للغة والدين اجتمعا في تكوين هذا الشعب وجعله يتطلع إلى آمال وأهداف مشتركة، فلا مجال للطعن في هذه الشخصية ولا مجال لإلغاء مقوم عن آخر، ويجب الاعتراف بهما وعدم التفرقة بينها وبالسماح لأجندة أجنبية استغلالها لمآرب هدفها الأول والأخير هو البلبلة والتفرقة بين الشعب الواحد الذي يربطه دين ولغة وتاريخ مشترك وهذا ما أكده العلامة "ابن باديس"حين قال:"إن أبناء يعرب أبناء مازيغ جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا ثم دأبت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء، وتؤلف بينهم في العسر واليسر وتوحدهم في السراء و الضراء، حتى كونت منهم في أحقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمة الجزائر أبوه الإسلام، وقد كتب أبناء يعرب وأبناء مازيغ آيات اتحادهم على صفحات هذه القرون بما أراقوا من دمائهم في ميادين الشرف لإعادة كلمة الله، وما أسالوا من محابر في مجالس الدرس لخدمة العلم، فأي قوة بعد هذا يقول عاقل تستطيع أن تفرقهم"[2].

أما في فترة الاحتلال الفرنسي كان لعهد الملك الفرنسي "شارل العاشر" فاتحة عهد جديد على الكنيسة لبعث حركتها التبشيرية مما ساعد رجال الكنيسة على تقلد مناصب مهمة في عهده، فقد شكل الدافع الديني محورا هاما للاستعمار الفرنسي للجزائر وقد جاء على لسانه

مخاطبا أساقفة فرنسا بتاريخ 02 مارس 1830: "إن هدفنا أن تقيموا الصلوات في جميع الكنائس متوجهين إلى الله بدعواتكم بأن يحمي رايتنا ويؤيدنا(...)إن الهدف الذي نصبو إلى تحقيقه من هذه الحملة يجب أن يرضي فرنسا ويعيد لها شرفها ويعود على المسيحية بالفائدة بفضل العناية الربانية..."[3].

وقد بدأ التبشير الرسمي في الجزائر بتأسيس أسقفية الجزائر سنة 1838م وتم تعيين القس(أنطوان أدولف ديبوش) Dupuch على رأسها[4] الذي دام حتى 1846م، وكان تركيزه في عملية التبشير داخل الجزائر على أمازيغ القبائل بالدرجة الأولى التي رأى فيها حقلا خصبا للتنصير من خلال المسألة الأمازيغية[5].

و ما ميز السياسة الدينية في تلك الحقبة وبالأخص للمناطق الأمازيغية كمرحلة أولى هو تكثيف النشاطات التنصيرية المسيحية[6].والتركيز على الجوانب الاجتماعية نظرا لحالة الفقر والبؤس التي كانوا يعيشونها، وبموجب مرسوم 26 فيفري 1846م تم تعيين الراهب(بافي) Bavy [7]كثاني رئيس لأسقفية الجزائر مابين 1846م و1866م ولم يخرج هذا الراهب عن السياسة التي كان ينتهجها سابقه وكان تركيزه هو الآخر على المسألة الأمازيغية.

بعد احتلال منطقة القبائل 1857م على يد الجنرال(راندون) Randon ركز الكاردينال (لافيجري) على منطقة القبائل وقد اختارها لعدة أسباب إثنية ولغوية وكذا الوضع المعيشي المزري للمنطقة والذي يرجع بعض المؤرخين نشاطه التبشيري في المنطقة إلى شهر أفريل 1872م بعد تلبيته دعوة سكان "عين الحمام" التي زارها في هذا التاريخ[8]، ومن بين أهم الأساليب التي ارتكز عليها رجال الدين برئاسة الكاردينال (لافيجري) السياسة الموجهة خصيصا لأطفال الجزائر من الأمازيغ وبخاصة منهم اليتامى والمشردين بالتركيز على التعليم وتقديم الجوائز والأموال لمن يبقى منتظما في مزاولة الدراسة التنصيرية بطبيعة الحال[9]، وفي إحدى هجومات (بيجو) المسلحة على القرى الجزائرية، انتزع هذا الأخير 250 طفلا من قرية في "بوفاريك"(ضواحي الجزائر العاصمة) بعد أن شتت عائلاتهم وشردها، وقام بتقديم هؤلاء الأطفال إلى الأب (برمو) Brumeauld مخاطبا إياه: "إنهم يتامى لقطوا في ساحات الوغى، ربوهم واجعلوهم مسيحيين"[10]وقد أخذت المسألة الأمازيغية في عهد (لافيجري) منعرجا خطيرا أثر بشكل مباشر على سكان منطقة القبائل.

أما المارشال (ليوطي) فقد ركز على الجانب الديني في المغرب الأقصى حيث كانت له سياسة مميزة أراد بها تنصير أمازيغ المغرب[11]، وقد بدأ في نقل و استقدام أفراد من المجتمع

الجزائري الذين تم تنصيرهم لاسيما في منطقة القبائل لنشر المسيحية بين أفراد المجتمع الأمازيغي في المغرب الأقصى[12].

ومع استقالته تم تنصيب المقيم العام (ستاك تيودور) الذي تمسك بتطبيق سياسة (ليوطي) في كل المجالات ومتابعة السياسة الاستعمارية في عزل الأمازيغ عن العرب والعودة إلى الأعراف والأحكام العرفية القديمة ودعم بقوة الجانب التنصيري وخاصة التعليم وشرح الدين المسيحي للأطفال، وفي 1929م تم تعين المقيم العام الثالث (سان لوسيان) الذي دعم هو الآخر السياسة الأمازيغية وقد صدر قرار بتأسيس لجنة لتسيير وتنظيم القضاء الأمازيغي في 7ديسمبر 1929م[13].

إن تبني رجال الدين المسألة الأمازيغية يرجع بالأساس إلى محاولة ضرب الدين الإسلامي واللغة العربية من خلال إبراز العامل الإثني واللغوي لدى الأمازيغ وإيصال فكرة أن العرب الفاتحين هم غزاة وأن دينهم الأول هو المسيحية، وهذا طبعا لتيقن المسحيين والمستعمر إلى أنه يجب كسر شوكة التكتل العربي الأمازيغي التي هي في الأصل واحد ومحاولة إضعافها بإحياء النزعة الأمازيغية في إطار سياسة قوية تقوم على البعد الديني واللغوي، وقد ركز الاستعمار الفرنسي كثيرا على الجزائر ومنح كل قوته وطاقته لإضعافها والهيمنة عليها وتفكيك قوتها وتركيزه على المسألة الأمازيغية وضرب الهوية الوطنية من دين ولغة، ركز كثيرا في منطقة القبائل التي كانت له فيها دراسات وتجارب طويلة نقلت إلى المغرب الأقصى مباشرة بعد فرض الحماية 1912م.

– اللغة:

إن أية دراسة لغوية تحتاج إلى أخذ الهوية بعين الاعتبار إذا أرادت أن تكون دراسة تامة وغنية وذات مدلول؛ لأن الهوية ذاتها لا يكتمل مدلولها إلا في جوهر اللغة،"إن اللغة والأمة أمران متلازمان ومتعادلان، وإن اللغة هي العامل الأول في تكوين الأمة ونشوء القومية، وهي المعيار الجوهري للتمييز بين الأمم"[14]، وللغة تأثير واضح وقوي على الفكر، فهي ليست مجرد ألفاظ ورموز فحسب، وإنما تمتد إلى أعماق الإنسان فتحدد فكره وإرادته وعواطفه، وكل ما يصدر عنه من تصرفات تصبح مشروطة بهذه اللغة فالذي يدقق الملاحظة في العلاقة بين اللغة والقومية يجدها علاقة تلازم ضروري، فهي رمز الشخصية والسيادة؛ لذلك أولاها الباحثون مكانتها في جميع المجلات التي قد تمس الفرد من طرق تفكير وعادات وتقاليد وقيم، و وسيلة تعبير كاملة، وفلسفة حياة، لذا فإن الأمة تبقى خالدة ببقاء لغتها والمحافظة عليها، وتزول بزوال اللغة إنها الرباط المتين الذي يلف وحدة المجتمع، ويحافظ على كيانه، ويحميه من التمزق والاندثار كما أقر بذلك

(نيتسه): "اللغة تلزم الفرد في حياته وتمتد إلى أعماق كيانه، وتبلغ إلى أخص رغباته وخاطراته.إنها تجعل من الأمة الناطقة بها كلا متراصا خاضعا لقوانينها، إنها الرابطة الحقيقية الوحيدة بين عالم الأجسام وعالم الأذهان"[15].

أما بخصوص اللغة العربية التي هي اللغة الرسمية والوطنية لكل من الجزائر والمغرب فقد عرفت الجزائر هذه اللغة مع الفتوحات الإسلامية، ثم ازدادت تمسكا وتواصلا بها مع قدوم القبائل الهلالية من شبه الجزيرة العربية، وقد تمسك الشعب الجزائري والمغربي والأمازيغي وبخاصة اللغة العربية لارتباطها بالدين الإسلامي. إن موقع العربية باعتبارها لغة الإسلام يعني أن دراستها باعتبارها لغة ثانية ستتنامى دائما مادام عدد سكان المسلمين في نمو وانتشار[16]، وقد كانت الفترة بين الفتوحات الإسلامية ومنتصف القرن التاسع عشر حقبة انسجام وتوافق تام بين العرب والأمازيغ، إلا أنه في الحقبة الاستعمارية استخدم كل الوسائل المتاحة لتفكيك ومحو الشخصية الجزائرية من خلال إحياء النزاعات بين العرب والأمازيغ، وقد كانت سياسة المستعمر واضحة لإشعال نار الفتنة بين العرب والأمازيغ وفتح مجال النقاش حول اللهجات واللغات المتداولة داخل الوطن ولم يكتف بذلك بل استبدل وانتهج سياسة فرنسية قوية دعمها بشكل كبير في منطقة القبائل لقرب المسافة بينها وبين الجزائر العاصمة، إلا أنه حدث رد الفعل واضح في مواجهة سياسة المستعمر من خلال جمعية العلماء المسلمين التي قامت بدور فعال في الحفاظ على الهوية الوطنية و اللغة العربية بإقامة المدارس القرآنية وإصدار جرائد باللغة العربية "كالشهاب" و"البصائر".

أما بعد الاستقلال كانت السلطة الجزائرية على يقين تام بتبني التوجه العربي بقوة لمحاربة خلفيات المستعمر التي تركها وراءه، وقد نص دستور 1963م على أن اللغة العربية لغة وطنية ورسمية، وكانت اللغة الفرنسة تشكل تحديا كبيرا ولازلت لحد الآن بالنسبة للجزائر المستقلة في ذلك الوقت وبخاصة مع نقص الإطارات المتعلمة باللغة العربية مقارنة بالعدد الكبير من المفرنسين المؤهلين أكثر لتسيير الشؤون الإدارية وغيرها، والمتتبع لبرامج التعريب في الدولة يلمس وجود عراقيل كثيرة ومفتعلة في مختلف مسيرات التحولات في السلطة التي يحركها التيار الفرانكوفوني الذي ينشط بقوة في دوائر النفوذ داخل النظام.

اللغة الأمازيغية هي لغة أفروآسيوية ولقد كثرت البحوث والدراسات عن أصل هذه اللغة وانتمائها، واتفق هؤلاء أن الأمازيغية تنحدر من الليبية، وهي لغة أجداد الأمازيغ الذين يطلق عليهم اسم "الليبيون"، غير أن بعض الباحثين "كأحمد بوكوس" يرون أن الأمازيغية ليست حامية

ولا سامية وإنما هي لغة مستقلة بذاتها كما يرى "كارل برسه" أن الأمازيغية لغة متأثرة باللغات الأفروآسيوية أي الحامو–سامية.

يتفرع عن الأمازيغية ما يقارب 11 لهجة غير أن هذه اللهجات تتحد في القاعدة اللغوية المشتركة بينها ويمكن للناطق إحدى اللهجات الأمازيغية أن يتعلم اللهجة الأخرى في أيام إذا كان يتقن لهجته الأم.

وما تجدر الأشارة إليه هو أن الأمازيغية لم تنل قسطا مناسبا على غرار اللغات الأخرى في أبحاث الدارسين. ذلك لأن الأمازيغية لم تدعم بأديولوجيات دينية أو قومية كما حدث للغات العربية واللاتينية التي اكتسبتا اللغة الرسمية للدين الإسلامي في المجتمعات الإسلامية في حين جعلت اللغة اللاتينية لغة الدين المسيحي في أوروبا قبل أن يساهم الاستعمار في نشرها على نطاق واسع.

كما أن اللغات السامية لم تظهر إلا في الألفية الثالثة قبل الميلاد في حين أن الأمازيغية ظهرت مع الإنسان القفصي، والإنسان القفصي هو الأمازيغي الأول الذي ظهر "بتونس" في مدة تتراوح بين الألفية السابعة والتاسعة قبل الميلاد وهذا يعني أن الأمازيغية أقدم بأربعة آلاف سنة عن اللغات السامية.

للأمازيغية أيضا كتابتها الخاصة وهو "التيفيناغ"، وقد كان يعتقد إلى وقت قريب أنها كتابة فينيقية ظهرت في القرن الثاني قبل الميلاد بفضل "ماسينيسا" غير أن الباحثة الجزائرية (مليكة حشيد) تمكنت من العثور على لوحات كتب عليها بالتيفناغ، والباحثة هي مؤرخة وعالمة آثار أجرت فحوصات على تيفيناغ المعثور عليه وتبين أنه يعود إلى ألف وخمسمائة سنة قبل الميلاد وهو ما جعل البعض يرجح أن يكون "تيفيناغ" هو أقدم الكتابات الصوتية التي عرفها الإنسان.

وإذا كانت هناك عدة فرضيات حول أصل "تيفيناغ" ابتداء من الأصل الفينيقي إلى الأصل الأمازيغي المحلي فإن الأبحاث لم تستقر بعد على حال، وهو مايلخصه كل من (غابرييل كامبس وكارل برسه) في أنه على الرغم من كل محاولات التصنيف يبقى الإلمام بأصل "تيفيناغ" بعيد المنال، فهي كتابة قليلة الشهرة ولكنه قديم لدرجة تستحق الاهتمام باعتبار أن "تيفيناغ" البدائي يكاد يعود إلى ثلاثة ألاف سنة قبل الميلاد. ويبدو أن هذه الكتابة الأمازيغية التي تسمى أيضا بـ"التيفيناغ" البدائي أو الكتابة الليبية البدائية قد ظهرت مع الإنسان القفصي نسبة إلى مدينة "قفصة" التونسية. بحيث ظهر "تيفيناغ" كرسوم بدائية قابلة للقراءة، بل أن البعض يجعلها حروفا مقروءة، وتم اعتماد المغرب للكتابة الأمازيغية بصفة رسمية سنة 2003م.

بقيت اللغة الأمازيغية صامدة لمدة زمنية طويلة لاسيما أنها ليست مكتوبة، بل كان تداولها شفهيا فقط، ومن بين أهم العوامل التي ساعدت على صمودها العامل الجغرافي، إذ تمركز الأمازيغ في مناطق جبلية وعرة ومنعزلة في مناطق أخرى صحراوية أدى بهم إلى الاجتماع والتكتل على شكل قرى ومداشر ومتماسكة غير منعزلة، إضافة إلى العامل الديموغرافي الذي ساعد على صمود هذه اللغة، فالكثافة السكانية الهامة ساهمت دون توغل من طرف العناصر الأجنبية.

لقد تعطلت الكتابة بأبجدية "تيفيناغ" في معظم شمال إفريقيا بعد أن اختار الأمازيغ طوعا أو كرها الخطين اللاتيني والعربي غير أن الأمازيغ المسمين بالطوارق حافظوا على هذه الكتابة، وقد اختار المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمغرب لهذا الخط وجعله يحظى باهتمام العديد من الباحثين الناشطين في الحقل الأمازيغي وذلك لتطويره وجعله قادرا على مسايرة العصر، وبالفعل فقد خرج المعهد بكتابة "تيفيناغ" عصرية حاول استيعاب مجمل الحروف التي تستعملها مختلف اللهجات، إلا أن المحافظة السامية للأمازيغية في الجزائر –وهي أول هيئة تهتم بالموروث الثقافي– لم تستقر على الحرف الذي تكتب به الأمازيغية، فتارة تستعمل "التيفيناغ" وتارة الحروف اللاتينية.

أما في المغرب فإن مجهودات المقيم العام (ليوطي) كانت تهدف إلى إنجاح مشروع إدماج المجتمع الأمازيغي في المجتمع الفرنسي، معتقدا أنه ضروري لبسط نفوذ "فرنسا" في منطقة المغرب الأقصى وهذا في نظره سيضمن مستقبلا استمرارية الوجود الفرنسي، وقد كان حكم "ليوطي" للمغرب اعتمادا واضحا لسياسة (فرق تسد) 1912م–1925م وكانت سياسته مرتكزة على العنصر الأمازيغي في المغرب لكثرة عددهم واستفاد كثيرا من الخبرة الجزائرية في هذا المجال، فقد قام في عام 1912م بإنشاء المدرسة العليا للغة والأدب العربي واللهجات الأمازيغية، وقد اعتمد كثيرا في تجنيد فرنسي الجزائر من مدنيين وعسكريين لإنجاح سياسته لتفرقة الأمازيغ والعرب، وهذا ما ذهب إليه صراحة عندما أصدر منشورا في 1921م أكد فيه على أن مصلحة "فرنسا" تقتضي بوجوب القضاء على العربية في كل المناطق الأمازيغية، وإثارتهم ضد الشريعة الإسلامية[17]، وركز في ذلك على عنصرين أساسيان هما: التعليم والقضاء، ويؤكد بأنه لا يجب أن تترك اللغة العربية تهيمن على التعليم في المناطق الأمازيغية لأنها تؤدي إلى الإسلام وفرض بديل عنها وهو اللغة الفرنسية أما القضاء فقد عمد إلى استبعاد الشرع واستبداله بالعرف[18].

ويقول "ابراهيم أخياط" (رئيس الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي)بخصوص اللغة الأمازيغية بأنها المرجع الأساسي لتحديد ذهنيتنا وشخصيتنا وانتمائنا الفكري والحضاري، ومن ثم

فإن أية قطيعة مع هذه اللغة ينتج عنها انفصام في كياننا الثقافي والدفاع عن اللغة الأمازيغية هي رغبة أساسية في صيانة شخصيتنا من الاندثار في كيانات وثقافات أخرى[19].

لذلك فإن البعد اللغوي للقضية الأمازيغية في إطار الثقافة المغربية يحمل في طياته الجواب على السؤال لماذا الأمازيغية؟ وبالتالي فإن تعميق هذا البعد وإبرازه يستوجب طرح المسألة من منظور الوضعية اللغوية والثقافية، للوقوف عند التصور الموضوعي لما يجب أن يكون عليه بنيان النظام اللغوي في الخريطة الثقافية الوطنية، فإذا عالجنا الأمور بعقلانية نكشف أن الأمازيغ هم أشد الناس حرصا على خدمة الإسلام وأداء واجباته عبر التاريخ، لذلك فالأمازيغية ليست ضد الإسلام والعربية، وإنما ضد الإقصاء والتهميش من قبل أناس محسوبين على الإسلام والعربية، ولهذا نتساءل لماذا لا نجسد العلاقة بين اللغة والدين في الجوانب الإيجابية وما أكثرها ولا نركز على الجوانب السلبية؟ ولماذا لا نركز على تلاحمنا العقدي، وتلاقينا التاريخي، وانسجامنا الاجتماعي ونكتفي بالجوانب الاجتماعية التي تبني مجتمعنا ونركز عليها دون غيرها.

ويضيف "علي صدقي أزايكو" في مقال له بمجلة البلاغ المغربي بعنوان(التراث ومشروع المستقبل) بأن تراثنا الحالي هو مزيج من الأمازيغية والاسلامية والعربية وعدم اعتبار واحد من هذه الأصول على المستوى النظري والعلمي لا يمكن أن يؤدي إلى فهم جيد وسليم لهذا التراث[20].

أما "آيت عمران محمد" (رئيس المحافظة السامية للأمازيغية في الجزائر)يقول في هذا الصدد: "...أما اذا أردنا الحديث عن العروبة والأمازيغية والإسلام، فهذا يتم في إطار واحد يضع الأمور في نصابها: وهو أن العروبة أتت مع الفتوحات الإسلامية، ولم تأت عن طريق شعوب عربية استقرت في شمال إفريقا.ولهذا فإن العربية كأداة للاتصال والإسلام كديانة كونية جاءا ليلاقيا شعبا بثقافة وهوية مختلفتين هو الشعب الأمازيغي.ومن يقول اليوم أن الجزائر أمازيغية فهو محق ومن يقول الجزائر مسلمة فهو محق ومن يقول أن الجزائر عربية هو أيضا محق، إلا أن وحدة كل هذه الأبعاد في الشخصية الجزائرية هي وحدها الكفيلة بالتعبير عن حقيقة وواقع الإنسان الجزائري والجزائر"[21].

إن مقاربة واقع التعددية اللغوية إذاً والتعامل معه مرتبط بالاستقرار السياسي الذي يشكل من وجهة نظر الدولة شرطا أساسيا لتأمين وبقاء واستمرار النظام، لذلك فإن معالجة الإشكالات المرتبطة بالقضية اللغوية لا يتم الانتباه إليها إلا إذ شكلت تهديدا للاستقرار السياسي ومعالجة القضية اللغوية غالبا ما يتم في الاتجاه الذي يؤمن الحفاظ على مكانة المؤسسة الملكية باعتبارها الثابت في النظام السياسي المغربي، وكل القضايا الأخرى المرتبطة باللغة والثقافة تعتبر حساسيات

ذات طابع اندماجي و التعامل معها لا يتم بطريقة الإقصاء بل بالاحتواء، وهي طريقة أخرجت المؤسسة الملكية من مآزق عملية سقطت فيها الجزائر[22].

2- في معنى المشروع المجتمعي:

يرى المفكر المغربي (عبد الإله بلقزيز) أنه يقصد بالمشروع المجتمعي وجود قاعدة للتعاقد الاجتماعي والسياسي والثقافي، حول الثوابت العليا للأمة والدولة بين مختلف الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية، وقد يكون هذا الاجتماع Consensus عقدا مكتوبا أو اتفاقا شفهيا جمعيا، ذلك أن المهم في الأمر أن يكون هذا الاجتماع قد تولد عن تراض يمثل الإدارة الوطنية في مبادئه المعلنة[23].

أما (منير شفيق) فيرى أن المشروع المجتمعي هو الإجماع الوطني الذي يحل الإشكال المتعلق بشرعية القيم السياسية للديمقراطية، و ذلك بالاتفاق الوطني على النظام والدولة، والاستراتيجية العليا، كما يشمل المسائل المتعلقة بالهوية الوطنية، المرجعية الدينية، الانتماء، ولو ضمن خطوط عريضة[24].

وعليه فالمشروع المجتمعي هو عبارة عن إجماع وطني يتضمن عقيدة سياسية (شكل النظام، المعارضة، التداول على السلطة، مكونات الهوية الوطنية...) بحيث يكون شاملا لجميع القيم العليا دون حذف أو تهميش، وتنسجم مع هذه القيم مجموع النخب فيما بينها من جهة ومع الشعب من جهة أخرى، بحيث يتحقق وفاق وطني يكون بمثابة إطار لا يمكن تجاوزه أو نفيه مهما يكن الأمر.

ويساهم المشروع المجتمعي بعلاج وتشخيص إشكالية الهوية، وبغياب أي مشروع مجتمعي يؤدي إلى تغييب الانسجام بين مقومات الهوية، كما يؤدي إلى حالة من الاغتراب عن الوعي والسياق التاريخي، ومنه بروز القطيعة بين الإنسان وبيئته، وكل ذلك يؤدي إلى روح العداء والرغبة في الانتقام من الجسم الآخر المقترن بالانفصال الوجداني عن الواقع، وهو ما يكرس عقدة النقص الهدامة، وضعف الاتجاه الآخر وفقا لنظرية الغالب والمغلوب "لابن خلدون"، والقابلية للاستعمار "لمالك بن نبي"[25]، أما في حالة غياب المشروع المجتمعي، فإنه يعم اللأمن واللاستقرار، نتيجة لنزاعات عرقية ولغوية وبخاصة منها الهوياتية، وهو ما يفرض بدوره العنف الذي يساعد بشكل أو بآخر على تأزيم الوضع، لاسيما مع التغيرات الدولية الراهنة وبروز هيئات دولية

تقر بإمكانية التدخل الخارجي بحجة دعم وحماية الأقليات، وهو ما يعرض السيادة والوحدة الوطنية للمزايدة.

وبغياب مشروع مجتمع تصبح السلطة والدولة مفهوما واحدا كما يصبح الجيش جيش السلطة لا الدولة ويفتح بذلك ثغرة في الاستقرار السياسي الذي يجعل من القيم الديمقراطية مهددة ومن ثم يفرض على المعارضة استعمال وسائل غير سلمية للدفاع عن مواقفها[26].

3- أزمة الهوية والانتماء:

أزمة الهوية تنشأ عندما يفشل الفرد في تحديد هويته، فيشعر بالتشتت وارتباك الدور وغموض الهدف،والانعزال عن الآخرين وضعف العلاقات الاجتماعية.

وتعتبر أزمة الهوية من بين أعقد الإشكالات التي تعيق بناء المشروع المجتمعي في كل من الجزائر والمغرب، وتحبط كل محاولة للتقدم و النهوض و ذلك من خلال ما تفرضه من انشقاقات وتناقضات على المستوى الاجتماعي والثقافي والذي ينعكس بدوره على الجانب السياسي، أما الهوية الإثنية فإنها ترتكز على سلالة مشتركة، وعلى إرث ثقافي مشترك سببه السلالة المشتركة أكثر من تركيزها على المطامح السياسية لبلوغ استقلال ذاتي. الهوية القومية ترتكز على الحدود السياسية والاستقلال الذاتي الذي غالبا ما يسوغ بحجج تتمحور حول الإرث الثقافي المشترك، حيث العنصر الإثني مع ذلك متعدد لا يمكن تفاديه[27].

تعمل الهوية وتساهم من خلال انسجامها وتوافقها في القيم التي تركز عليها، والعلاقات التي تشجع على بنائها في إعادة بناء الشخصية وإدراجها ضمن السياق التاريخي وحل التناقضات الشخصية والاجتماعية، من ثم تلازم فكرة الشعب الواحد، الأمة الواحدة، الولاء الموحد والمصير المشترك، ذلك أن الإنسان الذي يدرك من هو؟ فإنه يعرف بالضرورة ماذا يريد؟ أي الربط بين الهوية و المصلحة.

أما الانتماء فهو شعور فردي بالثقة يملأ النفس، شعور بأن الإنسان ليس وحيداً وليس ضعيفاً، ولا يسير منفرداً في عالم يجهله، بل هو يملك السند، وأن(أي الفرد)جزء من جماعة يمكن أن تدافع عنه ضد المجهول، سواء كان هذا المجهول قوة معادية أو ظروفاً قاهرة أو أي شيء آخر، وتتنوع الانتماءات عند الإنسان، وذلك نتيجة للتطورات المتعددة التي تشهدها الحياة البشرية، ويمكن إيجاز أهم أنواع الانتماءات وأكثرها شيوعاً في: (الانتماء العرقي، الانتماء الديني والأيديولوجي،المذهبي أو الحزبي،الانتماء المكاني والزماني، الانتماء القومي والسياسي) ويمكن

ملاحظة إمكانية وجود تزامن واتفاق بين عدد من الانتماءات في وقت واحد دون تعارض، وقد يحدث تعارض وخلاف بين انتماءين أو أكثر ويقع الفرد في صراع لكنه يفضل في النهاية الانتماء الأكثر عمقاً في داخله والأكثر توافقاً مع قيمه، ويظهر حينها مفهوم الانتماءات التعويضية التي يقف الانتماء الديني على رأسها.

لذا فإن الانتماء يمثل شكلاً من أشكال الهوية الذاتية، وهو أكثر ارتباطاً بالهوية الجماعية وهوية الدور التي تمثل الركيزة الثانية للهوية الذاتية بعد الجانب الذاتي، ويكون الانتماء بعدا مهما من أبعاد الهوية، وقد حظي باهتمام العديد من الدراسات في الغرب، إلا أنه لا يزال –في عالمنا العربي والإسلامي– بحاجة إلى الدراسة من وجهة نفسية.

إن الذي يعيش في وسط لغوي متعدد لا يشعر فيه بالارتياح لا يتمكن من إتقان أي لغة ويصير (أمياً متعدد اللغات). أي أنه لا نفاذ لديه إلى أي شيء وبخاصة المعرفة. فهو محروم حتى من هويته لكونه لا يعبر عنها بأية علاقة ذات شأن، فقطع اللغة يعني قطع قدرة المرء على الكلام. ويكون رد فعله الاكتئاب، المرض والعنف ضد نسفه وضد غيره.

ولا يفوتنا الأمر أن الهجرة الهلالية التي صحبت حركة الاستعراب يسرت إدماج المنطقة للثقافة العربية، وأن الطابع الديني الذي طبع صراع الثقافتين سمح للثقافة العربية بهيكلة علمية أكثر تنظيما في المؤسسات والمعاهد والمدارس العليا بينما ظلت الثقافة الأمازيغية يغلب عليها التقليد وعدم التجديد في المناهج والمؤسسات، على عكس ما حدث في بلاد "فارس" و"بلاد الترك"، حيث تم أسلمت هذه الحضارات دون أن تتعرب، ومن ثم بدأت مشكلة الهوية تبرز[28].

وقد أدى عدم توفر إطار سياسي واضح ساهم في تأزيم المسألة من خلال مصادرة لمقومات الهوية الوطنية فالمادة 42 من دستور 1996م تنص "في ظل احترام هذا الدستور بأنه لا يجوز للأحزاب السياسية أن تؤسس على أساس ديني، أو لغوي، أو عرقي، أو جنسي، أو مهني، أو جهوي، ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبنية في الفقرة السابقة" غير أن واقع الممارسات السياسية في الجزائر يثبت عكس هذا تماما وأن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تباشر أعمالها إلا بالارتكاز على هذه العناصر المذكورة في المادة 42 من الدستور[29].

وعليه فالجزائر تعاني ظواهر تثاقف تنجر عنها مشاكل نفسية داخل شخصية الجزائري، ومن هنا تقوم علاقات صراعية، إذ هو في حيرة أمام ثقافة ذات توجه حداثي، تنقلها وسائل الإعلام،

وثقافة ذات توجه تقليدي تنقلها (القيم–الملجأ)، وآليات التثاقف هي مصدر تنافر في نظام المعايير المرجعية، مما أفسح المجال لتطور صراع مزدوج داخل الشخصية وبينها وبين غيرها. وفي هذا الإطار تندرج إشكالية الهوية. وقد يتخذ البحث عن الهوية أشكالاً متعددة: اكتئاب، مطالبة، مقاومة، عدوانية، عنف... وتتقاسم هذه الأشكال عامل الكبت الذي يمكن اعتباره لازمة لمشاكل الجزائريين. بحكم وجوده في حيرة بين ثقافة أوربية (فرنسية تحديداً)، حداثية التوجه، تعبر عنها وسائل الإعلام، وثقافة مجموعة الانتماء (الأمازيغية أو العربية) تقليدية التوجه، تنقلها (القيم–الملجأ)، فإن الجيل الجديد من الجزائريين يعيش في التباس بشأن الهوية. وتأتي أزمة الهوية من قطيعة وحدة الحس وغياب المعالم. وإذا كان "التفاعل بين الهوية الشخصية والهوية الاجتماعية" غير سوي فإنه (قد يتسبب في خلل بين التطلعات الشخصية والقيود الاجتماعية هذه الأزمة الوجودية التي ترافق أزمة الهوية تجعل الأفراد يلجأون إلى (القيم–الملجأ) لجانبها الأيديولوجي الآمن[30].

أما في "المغرب" فتعود جذور الحركة الثقافية الأمازيغية الحديثة إلى الستينات من القرن الماضي، وتطورت مع بداية التسعينات في إطار ما عرف بميثاق "أكادير"، والذي ركز على تحديد المطالب الثقافية الأمازيغية القائمة على إعادة الاعتبار للغة والثقافة والتاريخ الأمازيغي، لكن ضمن مقاربة تركز على التنوع في إطار الوحدة، وتعتبر الهوية المغربية هوية متعددة الأبعاد، وتنأى عن الاصطفاف لصالح هذا الطرف أو ذاك في الصراع السياسي أو الفكري الدائر في المغرب، بل وعلى العكس من ذلك انخرطت في دينامية الانفتاح على مختلف الأطراف السياسية والفكرية والمدنية في المجتمع المغربي، لكن منذ صدور البيان الأمازيغي وبعده السجال حول الحرف المطلوب اعتماده لكتابة اللغة الأمازيغية بدأت إرهاصات التمايز الإديولوجي في خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية، وهي إرهاصات أخذت تتضح في السنوات الأخيرة لتحول الخطاب الأمازيغي من مجرد فاعل في إدماج الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية المغربية إلى فاعل في التدافع الهوياتي ككل في المغرب. ما سبق نجده بوضوح أكبر عند التوجه العلماني داخل التيار الأمازيغي، والذي يتسم خطابه الأمازيغي بالتركيز على عدد من القضايا أهمها:

–الدعوة لسمو المرجعية الدولية على المرجعية الإسلامية، والدفاع عن العلمانية والمطالبة بفصل السلطة عن الدين، وإعادة بناء التقابل الموهوم بين الأعراف الأمازيغية والمرجعية الإسلامية في مجال التشريع.

– مناهضة البعد العربي والدفع في إعادة صياغة التاريخ المغربي في اتجاه تحجيم هذا البعد، وصولا إلى اعتبار العرب عند بعض متطرفي النزعة العلمانية القومية مجرد غزاة سيأتي زمن عودتهم إلى الشرق، مع التأكيد على أحادية الهوية المغربية وارتكازها بشكل أساسي على الأمازيغية، وأن باقي الأبعاد ليست إلا وافدة ومؤثرة.

– القول بأن الحركة الأمازيغية عنصر توازن ميداني إزاء تنامي الحركة الإسلامية، وأنها تمتلك القدرة على توفير الأساس الثقافي والاجتماعي لذلك، بعد أن فشلت التيارات اليسارية في إنجاز ذلك.

– حالة اللامبالاة إزاء القضايا الإسلامية والعربية مثل القضية الفلسطينية، وهي حالة تصل عند بعض المغالين في النزعة القومية مستوى دعم التطبيع مع الكيان الصهيوني والانخراط المحموم فيه.

وبخصوص أحادية الهوية المغربية، كان الخطاب الأمازيغي في البداية يتسم بالدفاع عن هوية متعددة الأبعاد، إذ نص ميثاق "أكادير" حول اللغة والثقافة الأمازيغيين بالمغرب، على أن الهوية المغربية تتمثل في كل من البعد الأمازيغي والبعد الإسلامي والبعد العربي والبعد الإفريقي، وهي أبعاد لا يمكن اختزالها في بعد أو نموذج واحد على حساب الأبعاد الأخرى، ويظهر تكامل وانصهار هذه الأبعاد كلها في اللغة والفكر والعادات والتقاليد ومظاهر الحضارة، من عمران وفنون وآداب وغيرها من الجوانب الحياتية للإنسان المغربي، وبعد حوالي عقد من الزمن نجد أن عددا من الفاعلين في خطاب الحركة الأمازيغية يتحدث عن الجوهر الأمازيغي للثقافة المغربية، وأن بقية الأبعاد ليست إلا مؤثرات وافدة (جمعية تامانيوت مشروع الورقة الثقافية المؤتمر الوطني لجمعية "تامانيوت" في أبريل 2002م).

تعكس التوجهات الآنفة اختيارات إيديولوجية وقومية طارئة على الأمازيغية، على الرغم من حرصها على أن تجد لها موطئ قدم في التاريخ الأمازيغي، إلا أن الشواهد المضادة كثيرة، مما جعل تلك المواقف ذات علاقة محدودة بالتوجه المشروع نحو إعادة الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية، والذي قطع فيه المغرب أشواطا مقدرة بعد إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واختياره لنهج معتدل ومتوازن في تدبير هذا المسار، لكن ما سبق يقدم مؤشرات عن تحول في المشهد الأمازيغي له آثاره الدالة على حركية التدافع حول الهوية في المغرب، وذلك في ظل تبلور توجه إسلامي أمازيغي[31].

إن مختلف الأزمات التي شهدتها الجزائر و المغرب الأقصى كان أساسها محاولة الشعب استعادة مقومات هويته الدينية واللغوية التي شتتها الاستعمار بكل أساليبه القمعية لفرض سيطرته، وعليه فأزمة الهوية في البلدين شكلت أحد أهم الأسباب الرئيسة في إعاقة بناء المشروع المجتمعي، من خلال ما تفرضه من تناقضات اجتماعية وثقافية والتي تؤثر بدورها في الجوانب السياسية وهو ما يؤدي إلى تغييب أرضية مشتركة حول الهوية الوطنية، بشكل يساهم في ضمان الحد الأدنى من الاتفاق المجتمعي.

4- بناء المشروع المجتمعي:

لا شك أن بناء مشروع مجتمع لا بد له من إرساء المقومات الأساسية التي تساهم في توفير الأرضية من خلالها يكون المشروع المجتمعي نتيجة حتمية بتوفير هذه الأسس، وهي في الأصل أضداد للمعوقات التي أدت إلى تغييب المشروع المجتمعي، ومن أهم هذه المقومات، التكامل السياسي–الاجتماعي، إذ أننا نجد في كل من الجزائر والمغرب أن الأغلبية لا تزال تتجادل وتتصارع حول مبادئ وثوابت الأمة فمنهم من ينادي إلى إدماج التيار الديني والأحكام الشرعية في كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية ومنهم من يعكس وينفي هذا المقوم وينادي بفصل الدين عن الدولة، ونفس الشيء يقال عن اللغة التي هي أساس الجدال القائم بين اللغة العربية والأمازيغية وننسى اللغة الفرنسية التي هي دخيلة عن مبادئ ومقومات الشعبين وبقيت من مخلفات الاستعمار.

أما الاختلاف حول قيم ومبادئ الشعب فلا بد من علاجه، وبالتالي فعلى القوى الفاعلة في المجتمع والمهيمنة على النظام أن تتخلص من تجاهلها لهوية الشعب لتحقيق أمن هوياتي، إذ من غير المقبول أن يتم توجيه المجتمع لبناء المشروع المجتمعي وفي نفس الوقت لا تراعى هويته وتاريخه وقيمه التي هي حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها، وعليه فالتكامل–السياسي الاجتماعي هو"حالة من التماسك تقوم بين أعضاء المجتمع السياسي، وتتضح في درجة التفاعل الحالية بين أعضائه، ويكون هذا التفاعل مبنيا على القبول والرضا أكثر منه على القهر"[32]، أو هو اتفاق تلتزم به جميع الأطراف ويكون بمقتضاه العمل لأجل التعاون لإنجاز مهم في مسألة الهوية واستراتيجية هي إرساء المشروع المجتمعي.

المقوم الآخر هو الديمقراطية أو البناء الديمقراطي، و هذا يكون بالاستناد إلى الشرعية الدستورية، وبالتالي توفير الإطار الأمثل لتحقيق المشروع المجتمعي، وهذا بتحقيق الحد الأدنى من الإرادة الجماهيرية والدستورية، إذ لا يمكن تحقيق هذا الأمر دون أن يتمتع النظام السياسي

بالشرعية الدستورية لتمكين التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، بمعنى أن عملية الانتقال الديمقراطي محكومة بأن تكون محل توافق مجتمعي حتى تصبح ممكنة ما يؤدي ويساهم في بناء الشرعية الدستورية وإرساء المشروع المجتمعي.

من جهة أخرى الوعي السياسي بين الجماهير يتحمل قدرا من المسؤولية في تغييب المشروع المجتمعي وهذا من خلال الوعي السياسي لديه، فالوعي السياسي هو الإدراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي وما يخصه فيه من أحداث و تطورات[33]، ولتحقيق هذا الوعي السياسي الذي يساهم –كما ذكرنا– في بناء المشروع المجتمعي يجب توفر عدة مكونات أهمها، شعور الفرد بتملكه لقدرة على فهم الاتجاهات الصائبة وغير صائبة لينتقل للاستعداد للمشاركة السياسية وهنا لا بد أن يكون النظام السياسي منفتحا على القنوات السياسية المختلفة لتمرير وتوضح برامجها السياسية وترك المجال أمام المواطن بالتمعن أكثر في قناعته التي يراها تخدم مصالحه العامة والخاصة، هذا ما يعطي للمواطن شعوراً قوياً بأهمية المبادرة في المشاركة لصياغة السياسة العامة للبلاد، ولتوفر هذه العناصر المترابطة يكون هناك تجسيد حقيقي للمواطن بوعيه السياسي ويتلمس ذلك في مبادراته الحقيقية لبناء المشروع المجتمعي.

و لا ننسى الدور الفعال الذي يجب أن تمارسه الأحزاب السياسية وبخاصة في التشجيع على قيام المسؤولية السياسية داخل الجماعة الوطنية، حيث تعمل على بلورة المصالح وصياغتها وتجميعها ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك بتوحيد البنى الجزئية (الاثنية والإقليمية والاجتماعية) إلى مستوى الوطنية والعمل على تعميق الشعور بالمواطنة التي تتخطى الاعتبارات الطائفية والعرقية والقبلية لصالح الارتباط الوطني[34].

وكذلك من أهم شروط تحقيق مشروع مجتمع، الاعتراف المتبادل بين الامازيغية والعربية والاسلام وهذه هي التي تعيق صياغة بناء مشروع مجتمع في الجزائر والمغرب، إذ أنه كل طرف يدافع عن آرائه وميولاته، كذلك وجب تحديد واثبات أن كل طرف هدفه الأول والأخير المصلحة العامة التي تساهم في اعطاء مفهوم صادق وصريح للأمن الهوياتي وهنا يكمن اثبات عدم الولاء لأجندات خارجية لديها مصالها في التفكيك المجتمعي داخل الدولة.

خاتمة

إن غياب المشروع المجتمعي كان نتيجة جملة من العوامل على غرار أزمة الهوية، وأزمة الشرعية الدستورية، وغياب الوعي السياسي لدى الجماهير إلى جانب غياب الإرادة السياسية التي تمثل العامل الأساسي في نجاح أو فشل أي مشروع، و فإن أهم نتائج غياب هذا المشروع ما زالت مسألة الهوية العالقة التي تطرح دائما ضمن الخطاب السياسي، وأصبح أمنها مهددا وبخاصة بعد التوجهات التعصبية وغياب إرادة فعلية لتحقيق الأمن الهوياتي في المجتمع المغربي والجزائري، ويسعى النظام دائما إلى إعطاء مهدئات في معظم الأحيان لا تدوم طويلا، إذ لبناء المشروع المجتمعي الحقيقي لا بد من تحقيق تكامل اجتماعي–سياسي لعلاج أزمة الهوية ورجوع السلطة إلى المجتمع وذلك باعتناق قيمه وثوابته ومراعاة هويته ومطالبه أي إعادة الاعتبار للهوية الوطنية.

وهذا ما يؤكده "أحمد بوكوس" عميد المعهد الملكي للأمازيغية قائلا: "أملنا أن تعمل جميع المنظمات السياسية على مساندة المعهد في أعماله وأن تندرج الأمازيغية في تصورها وبرامجها حتى تساهم فعلا في بلورة المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي المنشود"[35].

الهوامش:

(1) محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 48.

(2) نفس المرجع ، ص 49.

(3) بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 188.

(4) يعد الإتفاق الذي جرى بين البابا (غريغرو السادس عشر والملك الفرنسي لويس فليب حول تأسيس أسقفة في الجزائر، تم تعيين القس (ديبوش DUPUCH) بأمر ملكي مؤرخ في 25 أوت 1838م.

(5) نفس المرجع ، ص 191.

(6) من أهم هذه الإرساليات جمعية آباء اليسوعيين Les Jesuites التي حلت بالجزائر عام 1840م وكانت لها نشاطات كثيرة منها إقامة العديد من دور اليتامى والملاجئ، جمعية أخرى العازاريين المسيحية 1842م وجمعية إخوان القديس جوزيف دومانس، جمعية راهبات الثالوث و غيرها.

(7) قام بزيادة كبيرة في رفع عدد الكنائس إلى 172 كنيسة بعد ما كانت 25 وقد وصل عدد الرهبان إلى 259 راهب، وهذا ما يؤكد أن سياسته كانت واضحة وقوية لنشر المسيحية بقوة.

(8) نفس المرجع، ص 199.

(9) في سنة 1886م وصل عدد التلاميذ الأمازيغ إلى 521 تلميذ، في 1896 ارتفع إلى 1400 و بقس في تزايد مستمر.

(10) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 68.

(11) وقد جسد هذا ميدانيا عندما رخص للأسقفية بالمغرب الأقصى بتأسيس أكثر من 28 كنيسة يؤطرها أكثر من 36 راهبا هذا إلى جانب إنشاء مدارس الآباء البيض والمؤسسات الخيرية ودور الأيتام مابين 1912-1924.

(12) بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص307.

(13) نفس المرجع، 310.

(14) تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط2، 1982، ص28.

(15) الطيب بن ابراهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار ثالة، الأبيار، الجزائر، 2009، ص 257.

(16) جون جوزيف ترجمة عبد النور خراقي، اللغة و الهوية قومية اثنية دينية، دار عالم المعرفة، الكويت، 2007، ص 233.

(17) بوعزة بوضرساية، مرجع سابق، ص303.

(18) لقد نقل ليوطي تجربة فرنسا في الجزائر و طبقها في المغرب الأقصى بعد أن مهد الطريق لذلك، من خلال مجهوداته لإنجاح السياسة الأمازيغية القضائية.

(19) ابراهيم أخياط، لماذا الأمازيغية؟، منشورات الجمعية المغربية للبحث و التبادل الثقافي، الرباط، 1994، ص20.

(20) صدقي علي أزايكو، التراث و مشروع المستقبل، في: معارك فكرية حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد، الرباط، المغرب، 2002، ص44.

(21) محمد آيت عمران، الهوية الجزائرية، مقابلة حول موضوع الأمازيغية و المحافظة السامية للأمازيغية، نفس المرجع، ص169.

(22) محمد أمغار، "دسترة الأمازيغية إقرار بحقوق أم احتواء لمطالب"، مجلة وجهة نظر، المغرب، عدد 51، 2012، ص37.

(23) عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية و المجتمع المدني بين مراثي الواقع و مدائح الأسطورة، دار افريقيا للطباعة والنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2001، ص79.

(24) عبد الإله بلقزيز، المعارضة و السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003، ص76.

(25) برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2003، ص ص 58-68.

(26) عبد الإله بلقزيز، في الأحزاب و المجتمع، www.domodec.org، تصفح بتاريخ 2012/01/20.

(27) جون جوزيف ترجمة عبد النور خراقي، مرجع سابق، ص 207.

(28) محفوظ رموم، اشكالية الهوية في الجزائر بين الأمزغة و العروبة و العولمة، www.aranthropos.com، تصفح 2012/01/13.

(29) سليمان الرياشي، و آخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص ص 190-192.

(30) دليلة أرزقي، الهوية البربرية، www.aljazeera.net، تصفح بتاريخ 2011/10/13.

(31) مصطفى الخلفي، الأمازيغية والتدافع الهوياتي بالمغرب، www.maghress.com، تصفح بتاريخ 2011/12/20.

[32] محمد سويدان، علم الاجتماع السياسي ميدانه و قضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط1، 1996، ص167.

[33] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 47.

[34] عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص ص 261-270.

[35] احمد بوكوس، مقابلة حول الأمازيغية، في: مصطفى عنترة، الأمازيغية وأسئلة المغرب الراهن، مركز طارق بن زياد، الرباط، المغرب، ط1، 2006، ص 73.